

Distr.: General  
14 August 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد أوكيو (نائب الرئيس) . . . . . (الكونغو)

### المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جبل طارق

الاستماع إلى ممثل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing  
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



نظرا لغياب السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) ترأس الجلسة السيد أو كيو (الكونغو)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة جبل طارق (A/AC.109/2008/8) و (A/AC.109/2008/8/Corr.1)

٢ - الرئيس: أبلغ أعضاء اللجنة بأن وفد إسبانيا أعرب عن رغبته في المشاركة في نظر اللجنة في هذا البند. وقال إنه وفقا للممارسة المعمول بها، وإذا لم يُبد أي اعتراض، سيعتبر أن اللجنة وافقت على الطلب.

٣ - السيد يانيث - بارنوفو (المراقب عن إسبانيا): قال إن حكومته ملتزمة بتنفيذ الولاية التي أنشأتها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤ من أجل إنهاء الاستعمار في جبل طارق من خلال المفاوضات بين إسبانيا والمملكة المتحدة، مع أخذ مصالح شعب جبل طارق بعين الاعتبار.

٤ - وأضاف أن مسألة جبل طارق تنطوي على نزاع على السيادة، تنطبق عليه معاهدة أوترخت التي تعترف بها أيضا الدولة القائمة بالإدارة، فضلا عن نزاع حول الحدود الجغرافية لجبل طارق، ينطبق عليه أيضا مبدأ السلامة الإقليمية. واستطرد قائلا إن مسألتَي إنهاء الاستعمار والتزام على السيادة مرتبطتان في الواقع ارتباطا لا ينفك في حالة جبل طارق، وإن كان البعض قد ألحوا إلى أنهما مسألتان منفصلتان. وقال إن السيادة على جبل طارق يجب أن تحتفظ بها المملكة المتحدة أو إسبانيا، كما اعترفت بذلك سلطات الإقليم نفسها، ولا يوجد خيار آخر.

٥ - وأعلن أن إسبانيا تظل ملتزمة بالمحفل الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، الذي يتمثل هدفه الوحيد في تسوية مسائل التعاون المحلي التي تؤثر على رفاه سكان جبل طارق والمنطقة المحيطة به. بيد أن الهدف من المحفل ليس مناقشة مسائل السيادة. وأردف قائلا إن من الضروري، لكي يكون المحفل مفيدا، أن تمتنع بعض الأطراف عن الإصرار على تفسيرات مغرضة لمبادئ الأمم المتحدة وعن اللجوء إلى إجراءات مبتكرة لمحاولة إيقاف عملية إنهاء الاستعمار في جبل طارق. وأشار بهذا الخصوص إلى أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تعترف بالأمر الدستوري لجبل طارق باعتباره حلا نهائيا لعملية إنهاء الاستعمار في جبل طارق.

٦ - وأكد أن إسبانيا تعتبر أن من الظلم انتقاد اللجنة لعدم تحقيقها تقدما، نظرا لأن تحقيق هذا التقدم يتوقف على ما تُبديه الدول القائمة بالإدارة من إرادة وما تتخذه من إجراءات.

الاستماع إلى ممثل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٧ - الرئيس: قال إنه تلقى رسالة من الوزير الأول لجبل طارق يطلب فيها أن تتاح له الفرصة للتكلم أمام اللجنة بشأن مسألة جبل طارق. واعتبر أن اللجنة تود الموافقة على الطلب وفقا لإجراءاتها المعتادة.

٨ - وقد تقرر ذلك.

٩ - السيد كاروانا (الوزير الأول لجبل طارق): قال إنه بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، وكذلك مبادئ القانون الدولي المعمول بها، لا يمكن إنهاء الاستعمار إلا عن طريق تطبيق مبدأ تقرير المصير. وأضاف أنه فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من البيان الذي أدلى به للتو ممثل إسبانيا،

بالتالي قد أقام في الآونة الأخيرة علاقة دستورية متفاوضا عليها مع المملكة المتحدة، قبلها شعب جبل طارق بمحض إرادته في استفتاء شعبي. وأضاف أن العلاقة الجديدة، التي تُقر رسمياً بحق جبل طارق في تقرير المصير، قد اعترف بها كل من حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق بوصفها علاقة عصرية وغير استعمارية في طبيعتها. وبالتالي فإن جبل طارق يعتبر أن مسألة إنهاء الاستعمار فيه لم تعد معلقة.

١٤ - ونوه إلى أن المملكة المتحدة أوضحت في رسالتها الموجهة إلى اللجنة، والتي أحالت بها تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٧ عن جبل طارق، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، أن جبل طارق ينبغي ألا يظل على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأوضحت علاوة على ذلك أنها تقدم التقرير فقط لأنها مطالبة بتقديمه ما دام جبل طارق مدرجا في القائمة. وأن التقرير أعدته في الواقع حكومة جبل طارق.

١٥ - واستطرد قائلا إن نص القرار التوافقي السنوي هو الآن مجرد خيال، حيث لم تعد ثمة عملية تفاوض جارية بين المملكة المتحدة وإسبانيا. وأكد أن جبل طارق يعتبر أن الحوار الوحيد الجاري هو المحفل الثلاثي للحوار بين حكومات جبل طارق وإسبانيا والمملكة المتحدة. واحتتم قائلا إن الحكومة ملتزمة التزاما تاما بالمساهمة في المحفل، الذي يعمل حسب جدول أعمال مفتوح، مما يسمح بطرح جميع المسائل للمناقشة دون تمييز.

الاستماع إلى مقامي الالتماسات (المذكرة رقم ٠٨/٠٥)

١٦ - بدعوة من الرئيس اتخذ السيد بوسانو (زعيم المعارضة في جبل طارق) مكانه على طاولة مقامي الالتماسات.

١٧ - السيد بوسانو (زعيم المعارضة في جبل طارق): أشار إلى أن الصياغة المقترحة لبيان منسوب إلى المشاركين

لا توجد قاعدة أو مبدأ يسمح بتنفيذ عملية إنهاء الاستعمار في حال وجود نزاع على السيادة، عدا مبدأ تقرير المصير.

١٠ - وقال إن اللجنة الخاصة سمحت للأسف بسوق حجج تتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة؛ وهو أمر لا يمكن قبوله البتة. وأكد أن اللجنة ينبغي أن تبين بوضوح ما إذا كانت ولايتها تتمثل في تأييد ادعاءات السيادة للدولة المطالبة بالسيادة الإقليمية والدفاع عنها، أو الدفاع عن حقوق وتطلعات شعب الإقليم المعني.

١١ - وأشار إلى أن تقارير مختلف الحلقات الدراسية الإقليمية المعنية بإنهاء الاستعمار تفيد باعتماد مبادئ معينة؛ والواقع أن تلك المبادئ لم تكن أبدا موضع نقاش. وأردف قائلا إن تلك الآراء أدرجت في مشاريع التقارير بطلب من الدول الأعضاء المعنية وحلفائها في لجنة الصياغة. وأضاف قائلا إن اعتماد اللجنة الخاصة للتقارير في وقت لاحق زاد الطين بلة. وأوضح أن حكومة جبل طارق، التي لم يكن بوسعها دخول قاعة لجنة الصياغة، توقفت عن حضور الحلقات الدراسية الإقليمية.

١٢ - وقال إن اللجنة الخاصة، إذا كانت تعتبر جبل طارق إقليما يجري إنهاء الاستعمار فيه، فعليها أن تطبق عليه مبدأ تقرير المصير، أما إذا كانت تعتبر جبل طارق إقليما محتلا موضع نزاع على السيادة، فعليها أن تشطبه من القائمة، حيث لا تسمح ولايتها بمعالجة مثل هذه النزاعات. وأكد أن مبدأ السلامة الإقليمية لا ينطبق على إنهاء الاستعمار في إقليم مدرج في قائمة اللجنة، إذ إن هذا الإقليم ليس جزءا من دولة تنفكك بفعل إنهاء الاستعمار.

١٣ - وقال إن شعب وحكومة جبل طارق في هذه الظروف لم يعودوا ينتظرون من اللجنة أن تساعد على إنهاء الاستعمار في الإقليم بصورة شرعية. ولم يعد لديهم خيار غير المطالبة بتقرير مصيرهم بأنفسهم. وأعلن أن جبل طارق

الشعوب المستعمرة التي وُكِّلت بالدفاع عنها، ما لم تقم بدور أكثر استباقاً.

٢٠ - وأخيراً قال، مشيراً إلى إعلان المملكة المتحدة أنها لن تشارك في أية مناقشات بشأن السيادة مع إسبانيا لا يرضى بها جبل طارق، إن شعب جبل طارق، فيما يخصه، يعتبر أن القرار بشأن السيادة قد حُسم في الاستفتاء الشعبي لعام ٢٠٠٢؛ وهو الآن مسألة مفروغ منها. وأشار أيضاً إلى أن الملك خوان كارلوس الأول كان وصف ذلك الحدث في وقت سابق من ذلك العام، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لحرب الاستقلال الأسبانية - التي وقعت بعد ١٠٤ أعوام من انفصال جبل طارق عن الجزء الأسباني من شبه الجزيرة الأيبيرية - بأنه يشكل المرة الأولى التي أسمع فيها الشعب الأسباني صوته بوصفه المالك الحقيقي لسيادته الوطنية. وأكد أن إسبانيا ينبغي ألا تحرم سكان جبل طارق من امتلاك هويتهم الوطنية وسيادتهم، بل ينبغي أن تسلم بواقع الحال الذي لا محالة منه. واحتتم قائلاً إن جبل طارق لن يعود أبداً كجزء من إسبانيا.

٢١ - وانسحب السيد بوسانو.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.

في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن إنهاء الاستعمار المعقودة في باندونغ بإندونيسيا في عام ٢٠٠٨، تبدو وكأنها تقصر عملية إنهاء الاستعمار على الأقاليم غير الخاضعة لتزاع على السيادة. وأعرب عن ثقته من أن الصيغة النهائية للتقرير التي تعتمدها اللجنة - مهما تكن هذه الصيغة - ستعكس الصياغة البديلة التي اقترحها، والتي أيدتها ممثلاً الأرجنتين وإسبانيا، من أجل تصحيح ذلك الموقف غير المقبول.

١٨ - وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة أوردت، في ورقتها التي قدمتها إلى الحلقة الدراسية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، تفاصيل مسهبة عن التطورات السياسية والدستورية في كل من الأقاليم التابعة لها. وأكدت أيضاً أن جميع الأقاليم البريطانية العشرة المتبقية فيما وراء البحار تتمتع بعلاقات عصرية وغير استعمارية مع المملكة المتحدة، وينبغي بالتالي شطبها من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقال إن المعارضة في جبل طارق لا توافق على ذلك الرأي.

١٩ - وأكد أن الهدف المنطقي الوحيد من تأكيد الجمعية العامة في القرارات التي اتخذتها مؤخراً على ضرورة تقديم الدول القائمة بالإدارة تفاصيل عن التطورات الدستورية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، هو تمكين اللجنة من استخدام تلك المعلومات لتقييم ما إذا كان الإقليم المعني قد أصبح أقرب إلى تحقيق تقرير المصير بالكامل، وما إذا كان ينبغي شطب الإقليم في تلك الحال من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف أن اللجنة ينبغي بالتالي ألا تقتصر على الإشارة إلى تلقي معلومات عن جبل طارق، بل ينبغي لها أن تعرب عن رأيها بخصوص صلة التغييرات التي يتم الإبلاغ عنها بمسألة إنهاء الاستعمار. ونوه إلى أن مزيداً من الضرر يمكن أن يلحق بمصادقية اللجنة في أعين كثير من